

قراءة نقدية في الأزمة المالية اليونانية

عبد الأمير السعد

أستاذ الاقتصاد الدولي، جامعة عنابة – الجزائر.

amirsaad@yahoo.fr.



«في الأزمة المالية اليونانية، ما يطفو على السطح يضلل ما هو في العمق».

- ١ -

تشير حالة الانسدادات الراهنة في الوضع الاقتصادي - المالي اليوناني نوعاً من الأعباء الجديدة على صعيد الاقتصاد العالمي، ومن الزاوية الحصرية مجموعة الاتحاد الأوروبي، وما يطفو على السطح من توصيف للأزمة الاقتصادية - المالية اليونانية قد يحتمل عرضاً محدوداً لبعض العناصر العقلانية، باعتبار أن ما يؤثر إليه، سواء ما يتعلق ببيانات لجنة التنقيط الدولية، أو إحصاءات الوضعية المالية لليونان، أو الخلل الهيكلي للاقتصاد اليوناني؛ كلها أمور ملاحظة ميدانياً، ويصعب التشكيك أو التقليل من أهميتها^(١). فالحقائق الملموسة في الحالة الاقتصادية - المالية اليونانية، والإطار، والمهيكل في تفسيرها، تتطلب التأشير كالتالي:

- ١ - استمرار المكانة المتميزة لقطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني.
- ٢ - استمرار الضعف في التراكم المالي، وفي الحضور التكنولوجي، وانعكاساتهما على مستوى الشفافية.

٣ - الظواهر والنتائج المركبة عند رصد الحالة اليونانية، حيث العجز في الوضعية المالية اليونانية يتطلب برنامج تعديل للإنفاق العمومي. في المقابل، بلغت الديون السيادية أكثر من ٣٠٠ مليار يورو في نهاية عام ٢٠٠٩، وهي تمثل ١١٣ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، ومنتظر أن تبلغ ١٢٠ بالمئة في نهاية عام ٢٠١٠. وبالتأكيد، يتعارض مثل هذا الوضع مع الحدود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي طبقاً لاتفاقية ماستريخت، وهي ٣ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، و ٦٠ بالمئة بالنسبة إلى الديون.

٤ - ارتباطاً بالمؤشرات السابقة، أصبح متاحاً بمساحة واسعة ملاحظة مستويات متعددة من الفساد الاقتصادي (الرشوة، والتهريب، والتهرب الضريبي، والعمولات غير الشرعية (البخشيش)، والفساد السياسي (شكل ومضمون النخب السياسية))، واستحوادها على القرار السياسي، والفساد الاجتماعي (تفشي تهريب المخدرات والجرائم المتزايدة).

- ٢ -

وفي سياق هذه الحقائق التي تطفو على سطح الحالة اليونانية للأزمة الراهنة، يكون مبرراً إثارة الملاحظات التالية:

(١) في سياق التسلسل الزمني لأحداث الأزمة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وشباط/فبراير ٢٠١٠ يمكن ملاحظة التالي: (أ) تراجع تنقيط الوكالات الدولية. (ب) إعلان اليونان عن البرنامج التعديلي للنفقات العمومية. (ج) الاتحاد الأوروبي يعلن عن إصدار برنامج مساعدة لليونان من دون تحديد آلياته. (د) تغيير نقطة سندات الخزينة اليونانية/ وكالة Standard and Poors، ووكالة Fitch Ratings.

١ - **الملاحظة الأولى:** لماذا كلّ هذه الدائرة الواسعة من المخاوف من الحالة اليونانية، ولا سيما أننا إزاء اقتصاد صغير، ناتجه المحلي لا يشكّل أكثر من ٢,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو، ومع ذلك، يبدو وكأنه يشكّل تهديداً جدياً لأكبر منطقة اقتصادية في العالم (منطقة اليورو)!!؟

٢ - **الملاحظة الثانية:** هل أن هذه الحقائق الملموسة عن الحالة اليونانية تمثل ما يمكن تسميته حالة فوجئ بها الاقتصاد والمالية اليونانيان، أم أن جلّ المؤشرات الملموسة يمكن رصدها في المراحل المختلفة للاقتصاد اليوناني طيلة القرن العشرين، ولو بدرجات متفاوتة؟

موضوعياً، نحن بحاجة إلى إجابة؛ لماذا تأخرت فعلاً الحقائق الملموسة في الحالة اليونانية، بالشكل الذي يصعد فقاعة الأزمة ويفجرها؟ لماذا حصل كل شيء الآن؟ وهل صحيح ما تشبّعه الليبرالية الجديدة حول مسؤولية الرأسمالية الاجتماعية في ما تواجهه اليونان اليوم من اختلالات واسعة في بنيتها الاقتصادية؟... إلى غير ذلك من الأسئلة الحارقة.

هذه التساؤلات تدفعنا إلى التأميل عميقاً في موضوعة الموروث التاريخي لهيكلية الاقتصاد اليوناني. كما نعتقد أن اليونان تشكّل فيها السوق في إطار مقتضيات نمط إنتاج رأسمالي معقول ومقبول في حدود مقتضيات القرن التاسع عشر (صناعياً، وزراعياً، وخدمياً). ومن المعلوم أن التجارة الخارجية في الفترة الممتدة ما بين نهاية القرن الثامن عشر حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تكفّلت في استكمال تشكّل الأسواق في الدول الأوروبية الصغيرة «اقتصادياً»، وفي ظروف عدم سيادة رأس المال الاحتكاري، هو الآخر، على أغلب الظن، الذي مكّن البلدان الأوروبية الكبيرة اقتصادياً (بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا) من نهب مستعمراتها، قد يكون أغناها كثيراً عن استغلال دول أوروبا الصغيرة اقتصادياً. وهذا المنطق يشمل الكثير من دول أوروبا الصغيرة اقتصادياً، الواقعة في الحزامين الشمالي والجنوبي الأوروبيين. ونعتقد، في هذا الصدد، أن الإشكالية التي ظلت قائمة، تتمثل في مستوى التراكم المالي والتقني، حيث الحاجة إلى دفعة قوية. وقد حصل ذلك بشكل محدود جداً، بسبب المرحلة النوعية الجديدة، ومفادها سيادة رأس المال الاحتكاري.

ومن هنا تحديداً، ظلّت الحالة اليونانية تعمل بنظام رأسمالي بالتمام والكمال، ولكن بنمط إنتاج رأسمالي منقوص، نظر إليه أو افترض أنه سيتم استكماله من خلال المجال الأوروبي، على سبيل المثال: «السوق الأوروبية المشتركة، والسوق الأوروبية الموحدة». إن الذي نعنيه من هذا الكلام هو أنه كان يفترض حصول تغييرات تصاعدية في هذه الهيكلية مع مطلع القرن العشرين، بمعنى أنه صحيح أن هناك إقراراً من قبل رأس المال بأن نظام الرأسمالية في اليونان حاضر بالكامل، إلا أننا نعتقد أن القول بسيادة نمط إنتاج رأسمالي حتى الوقت الراهن هو أمر مشكوك في مصداقيته من منظور متطلبات الفكر الكلاسيكي. ونعتقد أن المعطيات الملموسة، وحدود مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام لليونان من جهة، وحدود مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الخام للبلاد من جهة أخرى، تقدم

تبريراً مقنعاً حول الشكوك في مصداقية سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي في الحالة اليونانية^(٢).

إن التمهصل السابق يدفعنا إلى التوقف عند القرن العشرين والحالة اليونانية من خلال طرح التساؤل التالي: هل كانت هناك فرصة موضوعية لتعديل بنية رأس المال الوطني اليوناني، بالشكل الذي يعجل من انتشار الإنتاج الصناعي في المفاصل المختلفة لبنية رأس المال الوطني، وبالتالي تحسين موقع السيادة الفعلية للنمط الرأسمالي في مختلف المفاصل؟ نعتقد أن هذه الفرصة تآكلت تحت تأثير عاملين:

١ - العامل الأول: يتصل بالمرحلة النوعية الجديدة لحركية رأس المال ذات الطابع الاحتكاري.

٢ - العامل الثاني: يتصل بهذا التعويل الواسع على الدور الأوروبي في تصحيح بنية رأس المال في بعض المناطق الأوروبية.

والإشكالية في الحالة اليونانية، كما نعتقد، «رغم أنها تظل غير مفهومة بشكل كاف»، هي أن أوروبا، سواء أكانت «أوروبا السوق المشتركة» أم «أوروبا السوق الموحدة»، كما يلاحظ:

- لم توجه إشارات نقدية ملموسة إلى بنية رأس المال الوطني، بسبب تدني مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الخام.

- لم توجه إشارات نقدية ملموسة إلى الدولة اليونانية من منظور المقاسات الأوروبية للرأسمالية، ولا سيما أن الملاحظ، ميدانياً، أنها دولة بنظام رأسمالي بالتمام والكمال، وبنمط إنتاج رأسمالي «سائد»، لكن مشكوك في شرعيته على صعيد ما هو ملموس.

والواضح أن أوروبا السوق المشتركة، أو أوروبا السوق الموحدة، ظلت تستعيز عن هذا النقص، أي استكمال مهمات نمط الإنتاج الرأسمالي في إطار ما يوفره المجال الإنتاجي الأوروبي الواسع في بعض مناطقها من إمكانات تغطية حاجات السوق اليونانية، وفي إطار امتيازات متعددة تتمتع بها السوق اليونانية بالمقارنة بمناطق أخرى: شرق أوسطية، أو أفريقية، أو أمريكية لاتينية... إلخ. ومن جهة أخرى، فإن القيمة المضافة التي ظلت تحققها اليونان، من الجانبين الأوروبي والأمريكي، من زاوية ما تقدمه من سلع الخدمات (السياحة حصراً)، تُعتبر في إطار بنية رأس المال الوطني والتكنولوجيا التي تركز عليها تلك الخدمات، وقد تكون مناسبة لمقتضيات مرحلة الحرب الباردة، إلا أن ما هو مفترض، سواء على مستوى الدولة اليونانية في إطار مهمات برنامجها الوطني لإعادة هيكلة بنية رأس المال الوطني اليوناني، أو

(٢) يشكل قطاع الخدمات اليوناني ٧٥,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ٦٨ بالمئة من قوة العمل، ويشكل قطاع الصناعة ٢٠,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ٢٠ بالمئة من قوة العمل، ويشكل قطاع الزراعة ٣,٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ١٢ بالمئة من قوة العمل. وإن البطالة حوالى ٧,٧ بالمئة، وهي مؤشر مرتفع مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى، وهو يعكس عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص عمل جديدة.

على مستوى الاتحاد الأوروبي، أن يكون الاتجاه واضحاً ومؤشراً عليه باتجاه ترقية الاستثمار في مجال تطوير التكنولوجيا في الحالة اليونانية، وبشكل خاص ترقية جلّ المفاصل المتصلة بقطاع الخدمات، بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي السياق نفسه، الاستثمار والتطوير التقني في مفاصل القطاع الصناعي، وفي مفاصل القطاع الزراعي ومتطلبات تصنيعه.

في واقع الحال، إن مثل هذه المتطلبات، وفي الحالة اليونانية تحديداً، لم يحصل بشأنها أي شيء من ذلك بشكل واضح وكاف. وبالتأكيد، تتقاطع هذه المفارقات الواسعة مع الظروف الجديدة التي بدأت تفرضها الليبرالية الجديدة بمقاساتها على الحالة اليونانية، وهي بذلك سرعان ما تطفو على السطح وبسرعة، بصيغة أزمة حقيقية على اليونان والاتحاد الأوروبي ككل، وبالتالي يفترض إيجاد حلول حقيقية تتجاوز حاجات الغلاف المالي فقط، بمعنى أنه ينبغي النظر إلى ذلك على مستوى عمق المشكلات المتصلة في بنية رأس المال الوطني اليوناني من جهة، والموروث التاريخي في علاقة رأس المال بالعمل (الحالة اليونانية) من جهة ثانية.

- ٣ -

تمتد الأزمة اليونانية الراهنة، كما نعتقد، في جذورها إلى العلاقات الأمريكية - الأوروبية من نهاية الثمانينيات إلى مطلع تسعينيات القرن الماضي، عشية نهاية الحرب الباردة، وبداية مرحلة أمريكية - أوروبية جديدة مؤسسة على قاعدة الصحة المعرفية للمصالح أوروبياً. ومن زاوية ملف التجارة الدولية، كانت طبيعة المعارك الساخنة واضحة بين الجانبين في الكثير من مفردات التجارة الدولية (الصناعة، الزراعة، الخدمات)، ارتباطاً بمقتضيات التحول من صيغة الانفاقية العامة للتعريفات الجمركية «الغات» (GATT) إلى صيغة المنظمة العالمية للتجارة (WTO)، باتجاه عقلنة نديّة على الأقل في حضور كل منهما على مستوى الجغرافيا الاقتصادية، إقليمياً وعالمياً.

والإشكالية هنا، مع بدايات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، هي بروز تقاطع جديد على سطح الحضور الأوروبي، مغاير لما هو مرتجى من أوروبا ولأوروبا والمصلحة الكونية. وهذا التقاطع مفاده أن هناك ميلاً أوروبياً باتجاه صحة معرفية للمصالح (ولو أننا نعتقد أن ذلك ظلّ محدوداً، والقيود الأمريكية الضاغطة على أوروبا ما زالت واسعة، ارتباطاً بالهندسة الكونية الجديدة لخارطة التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، ولكن موضوعياً يصعب ملاسته وتعزيزه على واقع الاقتصاد الأوروبي ما لم يتعزّز ويتحقق التالي:

١ - من المفترض أن الصحة المعرفية للمصالح تتعزّز من خلال تأكيد أوروبا لخيار الوسط التاريخي (الرأسمالية الاجتماعية)، بينما واقع الحال أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة لازمتها عملية انتشار واسع وسريع داخل أوروبا، للتخلي عن خيار الوسط التاريخي (رأسمالية اجتماعية)، إلى خيار الليبرالية الجديدة. وموضوعياً، مثل هذا التقاطع بإيقاعاته غير المتسقة، يلقي بظلاله السلبية على الكثير من الملفات الأوروبية، وقد ترجمتها، بشكل مركز، الأزمة المالية العالمية الراهنة.

ومن المرجح أن استمرار الوضع على ما هو عليه، يعني موقفاً تراجعياً لأوروبا، سواء على مستوى وضعها الاقتصادي والاجتماعي الداخلي، أو على مستوى المكانة الاقتصادية والسياسية الدولية. ولا يوجد ما يشير إلى أن هناك فرصة معرفية للمصالح يمكن لها النجاح بعيداً عن خيار الوسط التاريخي (رأسمالية اجتماعية).

٢ - من المفترض أن تكون «أوروبا الصحوة المعرفية للمصالح» ناشطة جدياً، وفعّالة، باتجاه موضوعات العلاقات المالية - النقدية الدولية، بينما واقع الحال لم يلاحظ مثل هذا الاتجاه المفترض ميدانياً، وحتى في المناسبات التي وُجّهت فيها أوروبا نقداً إلى واقع النظام المالي - النقدي العالمي، ظلّت هذه المطالبات على استحياء، وبحدود الإصلاحات الشكلية.

في سياق هكذا تقاطعات، تحسّن الكثير من مفردات الاقتصاد الأمريكي، بشكل خاص في العهد الرئاسي الثاني لبيل كلينتون (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)، وتحسّن موقع الدولار بالشكل الذي ساعد على أن تكون الأصوات المطالبة بتعديلات واسعة في نظام النقد العالمي، ارتباطاً بحضور نديات متعددة، مثل «اليورو» و«الين»، خافتة. وساعدت في هذا الاتجاه الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، سواء منها ما يتعلق بأفغانستان (٢٠٠١) أو العراق (٢٠٠٣)، في إطار هندسة جيوبوليتيكية - كونية بما يتلاءم ومشروعات استكمال السيطرة على الموارد عبر أحزمة رئيسية (حزام منطقة الخليج، وحزام منطقة الففاس، وحزام الباسفيكي، وحزام الكاريبي ... إلخ). وفي إطار هذه النزعات الكونية الجديدة للاستراتيجية الأمريكية العامة، بما فيها استراتيجيتها في مجال الطاقة، باعتبارها تمفصلاً رئيسياً في الاستراتيجية الأمريكية العامة، بدأ العالم يشهد مفارقات جديدة لم يعهد بها، كمؤشرات لحالة الاقتصاد الأمريكي وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مفاصل الاقتصاد العالمي.

وأهم هذه المؤشرات الملاحظة (٢٠٠١ - ٢٠٠٦) هي كالتالي: في الحالة الأمريكية، إننا إزاء اقتصاد يستهلك أكثر مما ينتج، ويستورد أكثر مما يصدّر، ويستثمر أكثر مما يدّخر^(٣). مثل هذا الوضع المفارقاتي المثير للاستغراب، يطرح سؤالاً مركزياً مشروعاً ارتباطاً بالموروث الكلاسيكي، مفاده التالي: من أين يسدّد العجز المتراكم في إطار هكذا مفارقات غير مفهومة؟ موضوعياً من الصعب، بل من المستحيل، العثور على إجابة تستجيب لهذا الموروث من رأسمالية المخيال التاريخي. ومن هنا تحديداً، يكون مفهوماً أن فجوة العجز المتراكم يتم تسديدها في إطار الآلية التي تسمح لعملة دولة ما أن تكون لها قوة التسيّد والإصدار، بغضّ النظر عن واقع مؤشرات الاقتصاد الحقيقية، ومن دون أن ينعكس عليها ذلك سلبياً في العلاقات الدولية، بسبب إبقاء ما هو موروث من نظام نقدي دولي على حالته، بغضّ النظر عن الحزمة الواسعة من المتغيّرات في إطار مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

(٣) للمزيد بهذا الصدد، انظر: عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة (القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية؛ دار الأمين، ٢٠٠٧).

مثل هذا الوضع السلبي في العلاقات الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، لا بد من أن يلقي بآثاره السلبية على مناطق الجغرافيا الاقتصادية المختلفة، وإذا ما علمنا أن أوروبا مكوّن رئيسي في هذا الاتجاه، يكون مفهوماً أن الانتقال من أسعار الصرف الثابتة إلى سعر الصرف «المعوّم»، يعني في العلاقات النقدية الدولية الانتقال من حالة النظام النقدي إلى حالة اللانظام. وقد شكّل هذا التحول كلّ مسارات خارطة الأزمات الاقتصادية والمالية - النقدية التي واجهها النظام الرأسمالي العالمي، وكان آخرها الأزمة العالمية الراهنة.

- ٤ -

إن التمهّل الحادّ في مفارقات الاقتصاد الأمريكي، وبروز قوى اقتصادية جديدة، كالصين، والهند، وروسيا، والبرازيل، سواء بالثقل المميّز لمؤشرات نموها الاقتصادي، والراجحية المستمرة تصاعدياً في موازينها التجارية والمدفوعات، وبشكل خاص دولة الصين، بالإضافة إلى القوى الاقتصادية القديمة: ألمانيا، واليابان... إلخ؛ كلّ هذه الأوضاع جعلت من الصوت الخافت والمتصل حصراً في ضرورة التعددية القطبية، يطفو على سطح الأحداث كصوت ينبغي أن يكون مسموعاً وقادراً على تقديم إشارات إنذار جديدة عن وضع الدولار الأمريكي وطبيعة نظام النقد الدولي، كما هو عليه.

وفي سياق الزمن بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ دقّ ناقوس الخطر معلناً أكبر هزة مالية واجهت النظام المالي العالمي ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية، ولا نريد الاستطراد بما هو معروف بخصوص الكثير من المفاصل المرتبطة بالأزمة وتشكّلها وانفجارها، بقدر ما يهّمنا التأشير إلى موضوعة مهمة مفادها: إن هذه الهزة المريعة التي رافقت الأزمة المالية، وطبيعة الجهد المبذول لتطويقها، خلقت ظرفاً نوعياً جديداً لدى كلّ أطراف الاتحاد الأوروبي، حيث دفعت مستويات عديدة من الساسة الأوروبيين، والمستشارين الاقتصاديين - الماليين، والمضاربين في أسواق المال، إلى اتحادهم حول ضرورة أن تتوقف الأزمة المالية الراهنة، ومضت بعض التصريحات مباشرة حول ضرورة حسم ملف النقد الدولي، وأن إبقاء الحال كما هو عليه يعني تعريض العالم إلى كوارث تالية. وفي سياق ذلك، كان لزحمة الأفكار حول التعددية القطبية النقدية، ونظام نقدي عالمي يستجيب لمصالح القطبية الأوروبية والقطبية الآسيوية، مثلما يستجيب أصلاً لمصالح القطبية الأمريكية. ونعتقد أن مثل هذا التكتيف، وبهذا الاتجاه، دفع الاستراتيجية الأمريكية إلى العمل باتجاه تحجيم الصوت الأوروبي، وجعله خافتاً، في ملف نظام النقد الدولي، وحصراً في مطلب تعدد القطبية النقدية. إلا أن الإمكانية الأمريكية في تحقيق ذلك، تتطلب توسيع حالة الاضطراب في الدائرة الأوروبية، بمعنى «تقييد» أوروبا من خلال القلاقل الواسعة في مناطق توازنات العمل ورأس المال، وتحديد في جنوبها، حيث ظلّ فكر الليبرالية الجديدة يواجه مقاومة شرسة، وردود فعل ثقافية واسعة من قبل كلّ أطراف العمل في إطار رأسمالية اجتماعية.

في ظلّ هكذا مواصفات، إن الخيار الأمريكي للأزمة المالية اليونانية راجح ومرشح أكثر

من غيره، فالولايات المتحدة الأمريكية، في الأزمة الراهنة، استثمرت في الساحة اليونانية، لكن النتائج والمردودية حصلت في ساحة الاتحاد الأوروبي، وتحديدًا دول الصف الأول في المواجهة الأوروبية - الأمريكية، مثل ألمانيا وفرنسا.

وفي سياق هكذا تحليل، نعتقد أن الأزمة اليونانية لم تكن غاية بذاتها في استراتيجية رأس المال الأمريكي، بل محطة أو مجال استثمار يراد أن تتجسد نتائجه على أرض الواقع، بما مفاده تراجع وتفكيك الموقف الأوروبي إزاء المطالبة بنظام نقدي دولي جديد يتعارض مع المصالح الراهنة والمستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية. وهنا تحديداً ينبغي التوقف والتأمل جيداً في موضوعه: كيف استثمرت الاستراتيجية الأمريكية في الأزمة اليونانية (كحالة مرشحة للأزمة قبل وبعد حدوثها)؟ إننا نعتقد كالتالي: لقد تغيرت وتيرة السياق التاريخي للتحويلات في شكل نظام الرأسمالية داخل أوروبا، تبعاً لحدود التوازنات الملاحظة ميدانياً بين العمل ورأس المال، سواء على مستوى مجالها الإقليمي أو على مستوى كل دولة على حدة. ومن هنا يلاحظ أنه مع منعطف التحويلات (نهاية الحرب الباردة)، وبزوغ نجم الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بدأ تراجع مكانة الرأسمالية الاجتماعية التي كانت سائدة على نطاق واسع في المجال الأوروبي تبعاً إلى مستوى التوازنات الميدانية بين العمل ورأس المال وحدود إمكانات الإخلال بها.

- ٥ -

ومن هنا تحديداً يلاحظ، بقدر ما، أن بعض البلدان الأوروبية تتسم بتوازنات ضعيفة بين العمل ورأس المال، ولا تخفي ارتباطاتها برأس المال العالمي والمنهج الصارخ في هذا الاتجاه (الليبرالية الجديدة - حالة بريطانيا). لهذا كان تحولها عشية نهاية الحرب الباردة من رأسمالية اجتماعية إلى رأسمالية مفرطة الليبرالية سريعاً على مستوى الزمن والإجراءات المطلوبة وآليات تنفيذها، بينما في مثال ألمانيا وفرنسا، فإن توازناتها بين العمل ورأس المال عشية نهاية الحرب الباردة تعتبر متوسطة في حركتها باتجاه نموذج الليبرالية الجديدة. لهذا أظهرت بعض المقاومات في ملفات محدودة، بينما في حالة الكثير من دول جنوب أوروبا، وبشكل خاص تلك الدول التي تتمتع بجذور حركة اجتماعية سياسية ذات مزاج يساري عميق، مثل اليونان، فإن مؤشرات التقنية اقتصادياً هي أقرب إلى حالة جيوب أو «أزمة فقر» في الخارطة الأوروبية الجديدة.

وفي هكذا مجال جغرافي، فإن التوازنات بين العمل ورأس المال ظلت قوية بفعل الثقل المميز لحركة اليسار، ولهذا ظلّ تحولها عشية نهاية الحرب الباردة من رأسمالية اجتماعية إلى نوع من الرأسماليات ذات النزوع الليبرالي الجديد، بطيئاً وتدرجياً في إطار التوازنات الكلية للدولة على مستوى الجبهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي بذلك في إطار الحالة الجديدة (برامج الليبرالية الجديدة) بحاجة إلى صدمة قوية تنهي حالة التوازنات بين العمل ورأس المال. وفي ظلّ هكذا اتجاه، تتخلخل مواقع الرأسمالية الاجتماعية، سواء بفعل الآليات المباشرة وغير المباشرة لرأس المال الأمريكي واختراقاته

للكثير من مفاصل الاقتصاد اليوناني، أو بفعل الآليات المباشرة وغير المباشرة لرأس المال المالي الأوروبي، باتجاه تعزيز الميل وترسيخه على أساس مقتضيات الاقتصاد الليبرالي في اليونان الجديدة. وفي سياق تحقيق مسعى لإخلال التوازن بين العمل ورأس المال، وعلقت ما يسمّى رأسمالية اجتماعية، وتأكيد طابع الليبرالية الجديدة، أدخلت اليونان في دائرة اللجوء المتزايد إلى الاستدانة الخارجية.

وزيادة في توضيح حالة التآكل في مواقع الرأسمالية الاجتماعية في اليونان، نثبت التالي:

١- الموروث في تاريخ البلاد اليونانية وحركة اليسار ذات الجذور والفعل المؤثر في المشهد الداخلي الأوروبي، جعل من الحالة اليونانية ذات نزوع دائم إلى حالة توازن العمل ورأس المال.

ويمكن إسقاط هذه الملاحظة على معظم الفترات، بما فيها فترة الملامح والتمويل إلى إخلال التوازن بين العمل ورأس المال، حيث ظلّت الأمزجة السياسية والاقتصادية والاجتماعية قريبة من متطلبات رأسمالية اجتماعية.

٢- التقاطع بين الميل الجديد إلى إخلال التوازن بين العمل ورأس المال وتصعيده من جهة، وإمكانات الاحتفاظ في بقاء الدخل مرتفعاً من جهة أخرى!! هكذا، يتضح أن الانتشار والاختراقات الواسعة لفكر الليبرالية الجديدة وممارساتها على مستوى الحركة الواسعة لرأس المال المالي الأمريكي والأوروبي، جعلت التآكل في مواقع الرأسمالية الاجتماعية في اليونان، حالة ملموسة على الصعد المختلفة. وبقدر ما يكون المشهد معبأً بضغوطات رأس المال في كل الاتجاهات الاقتصادية والمالية، يزداد المشهد الاجتماعي سوءاً في زوايا: العمل، البطالة، والرعاية الصحية، والتعليم... إلخ.

من هنا، تحديداً، يمكن ملاحظة الميول الجديدة للرابطة التاريخية بين العمل ورأس المال في الحالة اليونانية:

- **الملاحظة الأولى:** لقد خلق تغلغل فكر الليبرالية الجديدة في الحالة اليونانية، كنتيجة لهذا الميل الواسع إلى إخلال التوازن بين العمل ورأس المال، طبيعة جديدة للرأسمالية بعد حالة طلاقها في صيغة «الرأسمالية الاجتماعية»، مفادها توسع دائرة الناس الذين يهجرون الرأسمالية؛ تلك الفئات الاجتماعية التي ظلّت لعقود طويلة تشكل غلاباً تاريخياً للرأسمالية الاجتماعية لتعزيز مقتضيات التوازن العام بينها وبين العمل. هذه الفئات تمّت إعادة استقطابها بين مجموعات واسعة، حيث تمّ إدماجها في العمل بصيغة «الوافدين الجدد إلى العمل من دون عمل»، وتمّ إدماج أفراد من الرأسماليين الجدد في رأس المال المالي العالمي.

- **الملاحظة الثانية:** لقد وسّع فكر الليبرالية الجديدة من دائرة انتشار إشاعة ما يسمّى «خطر نموذج الرأسمالية الاجتماعية». ولتوضيح ذلك نورد ما يلي:

تحاول الليبرالية الجديدة على الدوام «المزاوجة ولو بصيغة تمويهية» بين ما هو صحيح، وما هو خطأ، وتضعهما في مسار أو خانة واحدة، ومن ثم صياغة استنتاجات خاطئة، مؤسسة

على قاعدة شتيمة مرحلة الرأسمالية الاجتماعية وميولها الواسعة إلى التوازن بين العمل ورأس المال. إلا أن واقع الحال ليس هكذا بالضبط، حيث لا يجوز تبسيط ما يجري على مستوى العلاقة بين العمل ورأس المال، كونه الذي يجري على مستوى الحكومات المتعاقبة في الحالة اليونانية، لأن الميل إلى التوازن بين العمل ورأس المال يعتبر مكسباً، في إطار الموروث التاريخي لدور العمل لهذا الميل إلى إحقاق التوازن مع رأس المال. أما في حالة جهاز الدولة، الممتلئ بالفئات الاجتماعية التي شكّلت غلافاً للرأسمالية في المراحل المختلفة للحالة اليونانية، فإن مستوى تركّز وتمركز ضغوطات رأس المال المالي العالمي واختراقاته، بدّل من هذه الفئات الوظيفية، التي شكّلت غلافاً للرأسمالية في يوم ما، بحيث أصبحت اليوم موزّعة في إطار هيكلية جديدة، كما يلي:

- بعضها وجد ضالته، بأنه لم يبق من الرأسمالية ما يمكن الاعتماد به، وبالتالي هجرها بسبب حالة اصطفاه الجديد كـ «أجير» وغير مستفيد من الهوامش الطرفية لنظام الرأسمالية.

- بعضها الآخر وجد نفسه يدخل في لعبة «ذوي النعمة الجدد» أو الأغنياء الجدد، انطلاقاً من استغلال الموقع الوظيفي للدولة من جهة، وضعف تقاليد المساءلة من جهة أخرى، وطبيعة الهيكلية الجديدة في حركية رأس المال المالي العالمي، والظروف الجديدة التي يوفرها للرأسماليين الجدد في حركة نشاطه. هذه الشريحة من فئات ماسكي سلطة الدولة من خلال وظائفهم الحكومية، سهّلت الطريق للبرالية الجديدة من أجل إشاعة ما مفاده «خطر نموذج الرأسمالية الاجتماعية»، القائم على الميل إلى التوازن بين العمل ورأس المال.

- ٦ -

وفي ذلك السياق، تم وضع حالة النهب الذي يقوم بها «الرأسماليون الجدد» من موظفي الدولة، وكأنه منتج طبيعي من منتجات حالة الميل إلى التوازن بين العمل ورأس المال، بينما واقع حال هذه الفئات الجديدة واندماجها في رأس المال الأجنبي وفكر الليبرالية الجديدة أكثر بكثير مما يقال عن ميلها إلى التوازن بين العمل ورأس المال^(٤).

(٤) كملاحظة في سياق التفسير التقني للأزمة المالية اليونانية، في أحد جوانبه، ما قدمته وكالات التقييم الدولية حول حالة سندات الخزينة اليونانية، على سبيل المثال لا الحصر، ففي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ قامت لجنة التقييم الدولية (Fitch Ratings) بتغيير نقطة سندات الخزينة اليونانية من A إلى A-، وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ نفسها قامت وكالة «Standard and Poors» بدورها بتخفيض تقييم اليونان... إلخ من الوكالات حول التراجع في مستويات التقييم لليونان. ونعتقد أن هذه الإشارات قد تكون صحيحة من جانب رصدها للوضع الاقتصادي والمالي في الحالة اليونانية، إلا أن الإشكالية هي أنها تقدم كأدوات في تحليل الأزمة المالية اليونانية!، بينما واقع الحال أنها لا تعدو كونها مستوى ملموساً من تجليات الأزمة المالية اليونانية، بمعنى أن عملية التقييم التي تقدمها الوكالات المختصة لا تعطي أية معلومة بذاتها، فالمعلومة، كما نعتقد، تنسجها وتكونها وتوجهها الافتراضات التي توضع لتلك السندات، وبالتأكيد حينما يكون اقتصاد ومالية دولة ما في حالة أزمة وعجز في الميزانية، لا يمكن أن نتوقع أن تبقى قيمة تلك السندات على حالها، وإذا كانت العملية برمتها مهيكلة على أساس نقاط، فالتقييم لها سيتغير حتماً (الباحث).

وهناك موضوعة ركّز عليها فكر الليبرالية الجديدة كثيراً عشية الأزمة المالية اليونانية مفادها التقاطع التالي: اليونان اقتصاد نام، لكنه يحتمل دفع معدلات دخل عالية أقرب إلى حالة ما تدفعه اقتصادات البلدان الأكثر تطوراً!! هذا التقاطع من منظور الليبرالية الجديدة، الذي يبدو نوعاً من المفارقة، يؤسس مفهوماً حصرياً لمرجعيات الأزمة المالية لليونان ارتباطاً بأعباء مرحلة الرأسمالية الاجتماعية. ونعتقد أن ما يركّز عليه فكر الليبرالية الجديدة في تفسير الأزمة المالية لليونان من خلال حالة التقاطع والمفارقة بين مستوى الدخل والمستوى الاقتصادي العام، يستحق التأمل والانشداد، إلا أنه يظلّ كونه معاناة محدودة بما يطفو على السطح، بينما الإجابة الصحيحة تقتضي التوضيح التالي:

١ - من الصحيح أنه في إطار مقتضيات الفكر الاقتصادي، هناك رابطة تلازمية بين مستوى التطور الاقتصادي ومستوى الدخل، إلا أن هذه الرابطة التلازمية يمكن لها أن تتراجع في حالات غير قليلة، كما يلاحظ ذلك ميدانياً في معظم حالات «دولة النفط الريعية في الاقتصادات المتخلفة»، حيث إن اقتصاد البلد ككلّ يُعدّ في الغالب اقتصاداً متخلفاً، أو نامياً في أحسن الأحوال، إلا أنه إذا نظر إليه من زاوية دخل الفرد، فإنه يعتبر اقتصاداً متطوراً، بمعنى أن حالة دولة النفط الريعية تقدم دليلاً ملموساً على صعيد الواقع، مفاده أنه ليس هناك ارتباط تلازمي مطلق وأكد بين زاويتي الدخل ومستوى التطور الاقتصادي، يمكن إسقاطه على جميع الاقتصادات من دون استثناء.

٢ - هناك جانب من زاوية الدخل «المنظور» و«غير المنظور» يرتبط بطبيعة الرأسمالية التي تؤسس للعلاقة بين العمل ورأس المال، فكلما كان للعمل قوة ضغط معتبرة في الميل إلى التوازن بين العمل ورأس المال، أتيح المجال واسعاً لتطبيق الرأسمالية الاجتماعية على مفاصل الاقتصاد الوطني وقضايا التنمية. وكنتيجة لذلك، تكون محصّلة الدخل المنظور وغير المنظور مرتفعة بالتأكيد، ومثل هذا الوضع ظلّ سائداً في الحالة اليونانية حتى عشية أزمتها الراهنة. وحينما تصاعدت اتجاهات ضغط الليبرالية الجديدة باتجاه إحلال مفرداتها محل الرأسمالية الاجتماعية، وبالتالي تصعيد الميل إلى إخلال التوازن بين العمل ورأس المال، تجلّى ذلك في تراجع محصّلة الدخل المنظور وغير المنظور لصالح توسيع صافي فائض القيمة. ومن هنا، تحديداً، أصبحت العجوزات الناجمة عن ضعف المقدرة على تسديد الاستدانة وتزايدها أمراً ملاحظاً من جهة، ومن جهة أخرى لوحظ ضعف الشفافية والمساءلة التي تفرزها حالة تميز قطاع الخدمات من قطاع الإنتاج الحقيقي (الصناعة، والزراعة). ومثل هذا الوضع سهّل انتشار ظاهرة «الواحاح الضريبية»، وما يرتبط بهذه الظاهرة من سلسلة التجليات (الرشوة، والتهريب، والتهرب الضريبي، وتجارة المخدرات، وعمليات غسيل الأموال). وفي المحصّلة، فإن تصعيد هذا الوضع يعني أن مجالاً واسعاً من نشاط قطاع الخدمات أصبح يدخل في دائرة رسملة رأس المال، ولا يعني ذلك بالضرورة خلق قيمة مضافة جديدة. ومن هنا، تحديداً، بقدر ما إن هناك تصعيداً، كمياً ونوعياً، لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الخام، كما هو عليه، فإن ذلك لا يدفع باتجاه خلق فرص

لمناصب شغل جديدة لتنعكس إيجابياً على مفاصل متطلبات التنمية الوطنية.

٣ - ارتباطاً بالعامليين السابقين، كما نعتقد، فإن مصيبة الجنوب الأوروبي ككل تكمن بمفصلها الرئيسي المتمثل بالطريقة التي أدخلت فيها دول الجنوب الأوروبي منطقة اليورو، وما يقال، إن الكثير من دول الجنوب الأوروبي تمتعت بمميزات نوعية وزمنية معقولة في إطار مقتضيات ميثاق التقارب الأوروبي، سواء في المراحل الأولى من انضمامها إلى السوق الأوروبية الموحدة، أو في المرحلة النهائية من انضمامها إلى العملة الأوروبية الموحدة (اليورو). قد يكون هذا الانطباع بالمنظور الجزئي صحيحاً، إلا أنه لا يلغي الملاحظة التالية: إن واقع حال معظم اقتصادات ومالية دول الحزام الجنوبي الأوروبي، وبغض النظر عما تمتعت به من مميزات، هو أنها تظلّ محدودة ويصعب إسقاط عليها آليات عمل، فائدة أو عبئاً، كما هو الحال عليه في دول الشمال الأوروبي. ومن هنا يلاحظ اليوم أن معظم دول أوروبا، والجنوب الأوروبي بشكل خاص، تدفع ثمن الطريقة التي تم فيها الانتماء إلى منطقة «اليورو الموحدة»، وأن ألمانيا قد قدمت في مطلع تسعينيات القرن الماضي تسهيلات عديدة للإسراع كي تكون منطقة «اليورو الموحدة» أكثر استقطاباً وتحفيزاً لدول الجنوب الأوروبي. في المقابل، على خارطة ما هو راهن على مستوى الأزمات ذات الطابع الإقليمي والعالمي، يلاحظ أن معظم دول الجنوب الأوروبي تتخبط في أزمات متعاقبة، في الوقت الذي تحقق فيه معظم دول الشمال الأوروبي، وخاصة ألمانيا، فوائد من حالة اليورو الموحّد، بعضها يتشكّل بفعل الارتباط العضوي القوي بين اقتصاداتها، والوزن النوعي لترسيمة اليورو، والبعض الآخر يتشكّل بفعل الارتباط المشوّه لواقع اقتصادات جنوب أوروبا وترسيمة اليورو الموحّد. ومثل هذا الوضع يجعل من التطبيقات الميدانية لروشتة التقشّف المرسومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي، كشرط لتسليم القسط الخامس من القرض البالغ ١١٠ مليارات دولار أمريكي، قد تساهم جزئياً بهذا القدر أو ذاك في حلحلة بعض مفاصل الأزمة المالية اليونانية، إلا أنها لا تقدم حلاً قابلاً للتعاطي معها من زاوية الاستقرار والتحسين الاقتصادي والاجتماعي.

- ٧ -

وفي سياق ما تقدم، لا بد من صياغة مركزة ومركبة تتناول التحليل والاستنتاج بخصوص ما يمكن قوله حول انفجار الأزمة المالية العالمية الراهنة، إذ كيف ينبغي لأوروبا، الصحة المعرفية للمصالح، النظر إلى صعود اليورو مقابل الدولار الأمريكي والين الياباني، وقفزة الأسهم الأوروبية إلى الأعلى منذ فترة؟!، وهو ما يثير الملاحظات التالية:

١ - إن انفجار الأزمة المالية العالمية الراهنة، بقدر ما هو محصلة للسياسات الليبرالية المفرطة التي نفذتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، في مجالات داخلية ودولية عديدة من جهة، فهو من جهة ثانية نتيجة ضغوطات القدرات التنافسية الإنتاجية لأوروبا واليابان، ومن جهة ثالثة نتيجة ضغوطات النمو الاقتصادي الحاصل في العديد من الاقتصادات الصناعية

الناشئة، على كامل النظام الرأسمالي، وخاصة في مجال إعادة توزيع الثروات والاحتياجات على الصعيد العالمي.

وفي سياق هذا الواقع الملموس، تحوّل الاقتصاد الأمريكي من كونه اقتصاداً يتمتع بالمكانة الأولى، باعتباره أكبر اقتصاد دائن عشية نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى كونه أكبر اقتصاد مدين عشية الأزمة العالمية الراهنة. بهذا المعنى، فإن تصاعد وتيرة الضغوطات المختلفة تجعل من قدرة الولايات المتحدة على ترحيل أزماتها الاقتصادية محدودة، وفي حالة تراجع مستمر.

٢- تتوقف فرصة أوروبا التاريخية، سواء في مواجهة الأزمة الراهنة، أو في مجال تعزيز مكانتها في العلاقات المالية - النقدية الدولية إلى حدود بعيدة، على نزوعها إلى العودة إلى خيار الرأسمالية الاجتماعية. وحده مثل هذا الخيار يسمح لأوروبا، الصحوة المعرفية للمصالح، أن تكون فاعلة جدّياً، باعتبارها طرفاً رئيسياً في هندسة خارطة الاقتصاد العالمي الراهنة والمستقبلية من جهة، ومن جهة أخرى، من المؤكّد أن خيار الرأسمالية الاجتماعية سيساهم جدّياً في إعادة ترتيب حاجيات البيت الأوروبي، وبشكل خاص مشكلات بعض مناطق أزمة الفقر الأوروبي.

٣- إن أهم ما أفرزته الانفجارات المستمرة في أزمة النظام الرأسمالي الراهن، هو أن أوروبا اليوم أصبحت أكثر إدراكاً لخطاب الليبرالية الجديدة. كما يلاحظ ما يلي:

أ- إن الليبرالية الجديدة، كونها اليوم بصدد تسليح كل شيء، وفي سياق ذلك يلاحظ كيف حوّلت العملات وأدوات التحوّط ضد المخاطر إلى سلع يتم الاتجار والمضاربة بها، في سياق «كازينو المقامرة»!

ب- إن الليبرالية الجديدة، كونها اليوم، من زاوية العلاقة بين العمل ورأس المال، بصدد إبعاد الناس عن قضية توزيع الدخل، ولا تريد أن تعي أن الميل إلى التوازن في نمط توزيع الدخل لا يعني توازناً في توزيع الثروة؛ من هنا يلاحظ تسميتها لـ «البطالة» وكأنها حالة من حالات «الفائزين عن العمل».

٤- إن صعود اليورو مقابل الدولار الأمريكي والين الياباني من جهة، وقفزة الأسهم الأوروبية إلى الأعلى من جهة ثانية، منذ فترة، يعكس بالتأكيد مؤشرات إيجابية، في ما يتعلق بالاقتصاد الأوروبي، ولكن مثل هذا الوضع يصعب الركون إليه على قاعدة خطاب الليبرالية الجديدة، كون السوق تعطي الاستحقاق العادل تلقائياً، بمعنى أنه في مثل هكذا وضع يظلّ هامش الأمان في الخيار المالي - النقدي لصعود أو انخفاض اليورو حرجاً من دون إصلاحات حقيقية في نظام النقد العالمي.

٥- ليست هناك حلول جادة خارج خيار الوسط التاريخي للرأسمالية الاجتماعية، حيث يمكن الفرملة والحؤول دون ترحيل نتائج ضغوطات انسدادات الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعزّز مشروع أوروبا الجديدة المنتزعة من جغرافيتها من جهة، وملف

أحزمة الفقر من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة، فإن خيار الوسط التاريخي لأوروبا الرأسمالية الاجتماعية، يفتح نوافذ واسعة باتجاه مناطق مميزة جغرافياً واقتصادياً، مثل روسيا، والصين، والهند، حيث من المرجح أن خيار الوسط التاريخي لهذه المناطق، هو الآخر، قريب من تكوينها الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يفترض من أوروبا التقاطه وتوظيفه جيداً.

- ٨ -

تأسيساً على ما تقدم، فإن هذا التجلّي المتعدد الجبهات يسمح بصياغة استنتاجين رئيسيين بخصوص الأزمة المالية اليونانية، هما:

١- ينبغي النظر إلى الإشكالية على مستوى العمق في الطريقة التي تمّ فيها انتماء اليونان وباقي دول جنوب أوروبا إلى منطقة اليورو الموحد. ومن جهة أخرى ما هو ملاحظ ميدانياً، هو أن الرأسمالية، في حالة الجنوب الأوروبي، وسّعت من دائرة الناس الذين يهجرونها، سواء بفعل إقصاءاتها المستمرة للعمل، أو بمنطق أن الناس صاروا لا يرون أن هناك شيئاً قد تبقى من ماضي الرأسمالية يمكن الاعتداد به.

٢- لا ينبغي معاينة مقارنة الأزمة المالية اليونانية من خلال إسقاط مفرد لأعباء الرأسمالية الاجتماعية بهذا القدر أو ذلك، بل ينبغي معاينتها على مستوى العمق في ظاهرة الرأسمالية المنقوصة التي شكّلها رأس المال في الحالة اليونانية، وتركها بعيداً عن متطلبات الاستكمال الحقيقي لنمط الإنتاج الرأسمالي، طيلة الفترة الممتدة من القرن التاسع عشر وإلى حدّ الآن. ومن جهة أخرى، فإن الصحوة المعرفية للمصالح الأوروبية تصبح بلا معنى جادّ من دون أن تكون فيها أوروبا «رأسمالية اجتماعية» وطرفاً أساسياً لنظام نقد عالمي متعدّد القطبية ■